وكلاء التجارة اصروا على عدم اثارة الموضوع في الصحافة

الزيت الفاسد: مسؤولون كبار متورطون.. وملايين الدولارت تهدر في الميناء

متابعة/ المدى

كشف مصدر برلماني عن النتائج الأولية في قضية شحنة زيت الطعام الفاسد في ميناء ام قصر بمحافظة البصرة.وقال المصدر إن النتائج الأولية للتحقيق أظهرت تورط مسؤولين كبار في هذه القضية قد تصل درجاتهم الوظيفية إلى وكلاء في وزارة التجارة ، مشيرا الى ان مجلس النواب سيكشف أسماء المتورطين بمستندات تثبت إدانتهم، مبينا : ان وكلاء وزارة التجارة كانوا مصرين على عدم إثارة الموضوع إعلاميا وعدم إرسال الثلاثين إلف طن من الزيوت إلى معمل الزيوت العراقي لإعادة تكريرها وفضلوا توزيعها على ما هي عليه .على حد قول المصدر.

وبين المصدر أن الكمية الكلية من الزيوت الفاسدة تبلغ ١٣٠٠ حاوية بينها ١٤٧ حاوية انتهت صلاحيتها في بداية الشهر الجاري والمتبقي تنتهي صلاحيته في أواخر حزيران المقبل، مشيرا الى ان القيمة الكلية للشحنة تتراوح بين ٥٥ إلى ٦٠ مليار دينار تسلمها التاجر الذي ورد الشحنة بالكامل!.

ولفت المصدر الى أن المحكمة برأت التاجر من الدعوى التي رفعت ضده، وان مسؤولين في وزارة التجارة سيدخلون الان بالقضية وسيحاكمون ولا مفر من تبرأتهم من التهمة.

من جهتها اكدت لجنة النزاهة البرلمانية على محاسبة من يقف وراء صفقة الزيوت المنتهية الصلاحية ..وقال عضو اللجنة شريف سليمان:عند استضافة وزير التجارة الحالي خير الله بابكر كشف عن وجود (١٣٠) طنا من زيوت الطعام شارفت صلاحيتها على الانتهاء مخزونة في البصرة وتحديداً في (خورالزبير)، مؤكداً السعي الى تحديد من يقف وراء هذه الصفقة لمحاسبته.

من جانبها أعلنت وزارة التجارة تشكيلها لجنة تحقيقية في اذار الماضي للتحقيق في موضوع شحنة الزيت الفاسد التي دخلت البلاد قبل عامين عبر الموانىء الجنوبية.

وقال بيان للوزارة: ان الوزارة قامت وعلى الفور بتشكيل لجنة تحقيقية وتدقيقية بالتحقيق في الموضوع ومنعت توزيع هذه المادة كون المادة غير صالحة وفق الفحوصات الأولية ورغم تأكيد مختبر السيطرة النوعية بأنها صالحة للاستهلاك البشري إلا أن الوزير بابكر منع التوزيع لعدم وجود شروط خزن علمية.

وأشار البيان الى أن موضوع شحنة الزيت الفاسد طرح من قبل وزير التجارة خير الله حسن بابكر أمام جلسة مجلس النواب وبكل وضوح وبدون تردد، ويأتي ذلك من خلال حرص وواجب الوزارة على عدم توزيع أي مادة تدخل ضمن مفردات البطاقة التموينية إلا بعد إخضاعها للفحص المختبري وبيان صلاحيتها للاستهلاك البشري حفاظاً على صحة المواطن.

واوضح البيان : أن لجنة الوزارة ستعمل بالتزامن والتعاون مع لجنة منبثقة عن مجلس النواب للتأكد من صحة المعلومات الواردة من عدمها ولحسم الموضوع وليس لتوزيعها..الى ذلك اتلفتت الجهات الرقابية في منفذ طريبيل الحدودي مع الاردن الى ٨٦ طنا من الشاي غير الصالح للاستهلاك البشري.

وقال مصدر في المنفذ :ان ثلاث شاحنات محملة بالشاي المورد من احدى الدول الاسيوية دخلت الى منفذ طريبيل، وخلال الفحص العيني والمختبري اتضح ان الشاي غير صالح للاستهلاك البشري، ما دعا الى اتلافه وحرقه وكان وزن الشحنة ٨٦ طنا، فيما تم حجز الشاحنات الثلاث مع سائقيها لتقديمهم الى القضاء.

واضاف : ان مادة الشاي كانت تحتوي على ٧٠ بالمئة من نشارة الخشب بالاضافة الى شاي محروق ومستخدم واصباغ والوان صناعية، وفي حال استهلاكه كان على الارجح سيتسبب بحالات تسمم او امراض السرطان كون الصبغة الموجودة به صناعية وغير مخصصة للاستهلاك البشري.

الحقائب الامنية "محلك سر"

الصدريون: لم نتفق مع المالكي على ترشيح الاسدي

متابعة/ المدى

نفت كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري عقد أي اتفاق مع ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري بشأن تأييدها مرشح الائتلاف عدنان الأسدي لتسلم منصب وزير الداخلية مقابل حصولها على منصب وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية، مؤكدة أن تحفظها على الأسدي يأتي على خلفية كونه أحد قيادات حزب الدعوة.

وقال النائب أمير الكناني، في بيان صدر امس إن "لا وجود لصفقة بين التيار الصدري وائتلاف دولة القانون بخصوص ترشيح النائب عدنان الأسدي لوزارة الداخلية مقابل حصولنا على الوكالة الإدارية"، مبيناً أن "سبب تحفظنا على الأسدي كونه غير مستقل ومن قيادات حزب الدعوة".

وأشار الكناني إلى أن "هناك اتفاقاً سياسياً يقضي بأن يكون المرشح للمناصب الأمنية شخصية مستقلة".

وكان مصدر برلماني مطلع قد كشف، في حديث لـ"السومرية نيوز" أمس الاول الأربعاء، أن التحالف الوطني وافق على ترشيح عدنان الأسدي لحقيبة الداخلية مقابل منح التيار الصدري منصب وكيل وزارة الداخلية للشؤون الإدارية.

ومنح التحالف الوطني العراقي، في العاشر من نيسان الحالي، رئيس الوزراء نوري المالكي الصلاحيات لاختيار الوزراء الأمنيين الذين يرى فيهم الكفاءة، مطالباً الأخير بتقديم أسماء المرشحين للمصادقة عليهم في البرلمان خلال عشرة أيام، معتبرا أن الإطالة في حسم هذا الملف سيعقد الأمور أكثر. وتكاد الوزارات الأمنية تنهي شهرها الرابع وهي تدار بالوكالة من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي منذ تشكيل الحكومة في ٢١ كانون الأول الماضي، ومنذ ذلك الحين تتبادل الكتل السياسية الاتهامات بشأن المسؤولية عن تأخر اختيار الوزراء الأمنيين والتوافق عليهم، في وقت يحذر فيه الكثير من السياسيين من أن عدم حسم هذا الملف في وقت سريع قد يكون له انعكاسات سلبية على الوضع الأمني في البلاد.

وعزا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في ١٦ من آذار الماضي، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال استمرار الخلاف فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب، لكن ذلك لم يتحقق.

إلا أن رئاسة البرلمان، أكدت نهاية آذار الماضي، أنها استلمت من رئيس الوزراء أسماء مرشحين للوزارات الأمنية لكنها لم تكن موضع توافق، إذ أكد النائب الأول لرئيس البرلمان قصي السهيل أن أسماء المرشحين للوزارات الأمنية وصلت البرلمان، لكن بعض الإشكاليات داخل القائمة العراقية أخر تقديمها، موضحاً أن هناك اعتراضات من داخل القائمة على مرشحها لشغل منصب وزير الدفاع، لكن القائمة العراقية عادت وأكدت تسلم مجلس النواب أسماء مرشحي وزارتي الداخلية والدفاع من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي، مرجحة عدم تصويت الكتل السياسية عليهما لعدم وجود توافق بشأنهما.

ومن أبرز الأسماء التي طرحت لوزارة الداخلية هم كل من عدنان الأسدي وعبد المحسن الكعبي وإبراهيم اللامي، والدفاع خالد متعب العبيدي، كمال حسين وشيروان الوائلي لوزارة الأمن الوطني.

خطوات في اتجاه تشكيل جبهة معارضة في البرلمان

متابعة/ المدى

تحدثت أوساط سياسية عديدة خلال الآونة الأخيرة عن تشكيل كتلة معارضة داخل مجلس النواب العراقي من شأنها أن تراقب عمله وعمل الحكومة مقابل تشكيل حكومة أغلبية.

وجاء في بيان صدر عن حزب المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه احمد الجلبي أن الجلبي وزعيم القائمة العراقية أياد علاوي والقيادي في المجلس الأعلى الإسلامي العراقي عادل عبدالمهدي دعوا إلى تفعيل الدور الرقابي لمجلس النواب.

البيان أضاف أن الدعوة جاءت إثر اجتماع عقده الجلبي وعلاوي وعبدالمهدي يوم الاثنين الماضي ناقشوا خلاله آخر المستجدات السياسية على الساحة العراقية والأوضاع الراهنة في المنطقة.

هذا وكانت أنباء قد تحدثت عن نية عدد من الشخصيات والأحزاب السياسية تشكيل ما يدعى بجبهة معارضة داخل مجلس النواب مقابل تشكيل حكومة أغلبية سياسية غير أن أنباء صحفية نقلت عن سلمان الموسوي المقرب من رئيس الوزراء نوري المالكي قوله إن الحديث عن تشكيل حكومة أغلبية سياسية سابق لأوانه.

واعتبر الموسوي اعتبر أيضا الحديث عن معارضة برلمانية مجرد ضغط على الحكومة خاصة وأن جميع الكتل مشاركة في الحكومة الحالية.

ونُقل عن الموسوي قولُه أيضا إن الأطراف التي تتحدث عن تشكيل كتلة معارضة هي ذاتها التي وقفت بوجه تشكيل حكومة أغلبية سياسية في وقت سابق وطالبت بالمشاركة في الحكومة ثم توقع أن يكون الحديث عن تشكيل كتلة معارضة في مجلس النواب احد أساليب الضغط على الحكومة لتسريع وتيرة أعمالها.

ويبدو ان الوضع السياسي الحالي يدفع بعض الأطراف إلى محاولة إيجاد موقع لها في العملية السياسية ولذا يجري الحديث عن تشكيل جبهة معارضة أو كتلة أو ما شابه. ويؤكد أصحاب هذه الفكرة أن الهدف هو مراقبة الحكومة والبرلمان وأدائهما.

وعبّر عضو التحالف الوطني سعد المطلبي عن أمله في أن تكون كتلة المعارضة المزمع تشكيلها داخل مجلس النواب ايجابية، حسب تعبيره، وأوضح ذلك بالقول إنه يأمل ألا تقف هذه الكتلة في وجه جميع مشاريع القوانين التي يناقشها المجلس. واضاف المطلبي إنه يثق بوطنية المعارضة على أية حال، حسب تعبيره.

عضو التحالف الوطني سعد المطلبي فسر الدور الايجابي الذي يأمل في أن تؤديه المعارضة المرتقبة بالقول إنه من المنتظر منها أن تدعم الحكومة والجهد الحكومي ثم قلل من أهمية انسحاب محتمل لوزراء يمثلون الأحزاب التي تتحول إلى المعارضة قائلا: إن هناك دائما من يريد أن يشغل الوزارات الشاغرة.

هذا ومن المعروف أن لعبة الديمقراطية تتطلب وجود حكومة أغلبية وجبهة معارضة داخل البرلمان في أي بلد يطبق نظاما ديمقراطيا، وهو ما أشار إليه النائب فرهاد الاتروشي من التحالف الكردستاني الذي رحب مبدئيا بتشكيل جبهة معارضة غير انه قال إن واقع العراق حاليا لا يحتمل مثل هذه الخطوة.

النائب الاتروشي تحدث بشكل واضح عن مخاطر أمنية محتملة يمكن أن تنجم عن تشكيل معارضة قائلا: إن الورقة الأمنية غالبا ما تستخدم كورقة سياسية في العراق.

المحلل السياسي خالد السراي أيد خطوة تشكيل جبهة معارضة في مجلس النواب غير انه عبر عن تَخوفه من مساعي لإرباك الأوضاع السياسية مما سيزيد الوضع تأزما، وبرر السراي تخوفه بالقول إن الوعي السياسي لا ينشأ بين ليلة وضحاها.

يشار الى ان مقربا من رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي كشف في وقت سابق أن الحديث عن تشكيل حكومة اغلبية سياسية سابق لاوانه، مبينا أن سعي البعض الى تشكيل كتلة نيابية معارضة للحكومة مجرد ضغط على الحكومة كون الجميع قرر المشاركة في حكومة الشراكة الوطنية.

وقال سلمان الموسوي لوكالة كردستان للانباء إن "الحديث عن تشكيل حكومة أغلبية سياسية في الوقت الحالي سابق لأوانه ولاسيما أن جميع الكتل السياسية مشتركة في الحكومة".

وكشف محمد الموسوي وهو المتحدث الاعلامي بإسم المؤتمر الوطني العراقي الذي يتزعمه القيادي في التحالف الوطني أحمد الجلبي أمس الاول عن أن الجلبي وعلاوي وعبد المهدي وضعوا في إجتماع لهم مساء يوم الاثنين لمسات تشكيل كتلة معارضة نيابية في حال تم تشكيل حكومة أغلبية سياسية بهدف تقويم عملها.

وأوضح الموسوي أن "الاطراف التي تتحدث عن حكومة الشراكة الوطنية وتكوين كتلة معارضة هي ذاتها التي وقفت بوجه تشكيل حكومة اغلبية سياسية وطالبت بالمشاركة في الحكومة".

وتوقع الموسوي أن "يكون الحديث عن تشكيل كتلة معارضة واسعة نيابية هو أحد اساليب الضغط على الحكومة لزيادة وتيرة اعمالها".

تقارير تكشف بالارقام الاعتداءات واعمال العنف

الهجرة: نزوح المسيحيين توقف

متابعة/ المدى

أكد وزير الهجرة والمهجرين ديندار نجمان لإذاعة العراق الحر أن نزوح المسيحيين متوقف حاليا عدا بعض الحالات الفردية، وأضاف أن وزارة الهجرة والمهجرين لديها خطة لإعادة من نزح من المسيحيين.

واظهر تقرير صادر عن منظمة حمورابي لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان بالنسبة لأبناء الطائفة المسيحية في العراق، اظهر ارتفاعا في عدد أعمال العنف ضد أبناء الطائفة خلال عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ لاسيما في العاصمة بغداد وفي الموصل.

وكان التقرير السنوي لمنظمة حمورابي عن حالة حقوق الإنسان للمسيحيين العراقيين لعام ٢٠١٠، قد تضمن إحصاءات وملاحق تكشف بالأسماء والأرقام عن حجم الاعتداءات وأعمال القتل والاختطاف التي طالت المسيحيين العراقيين من الكلدان الاشوريين والسريان والارمن خلال عام ٢٠١٠، وكشف التقرير عن ارتفاع في عمليات استهداف المسيحيين خلال عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩.

كما أوضحت الناطقة باسم منظمة حمورابي باسكال ورده لإذاعة العراق الحر أن عام ٢٠١٠، شهد مقتل ٩٢ مسيحياً وإصابة أكثر من ٢٧٩ آخرين، وتفجير ٣٠ منزلاً يسكنها مسيحيون سبعة وعشرون منها في بغداد وثلاثة في الموصل، وتفجير كنيستين في بغداد، واختطاف فتاتين أحداهن في بغداد والأخرى في الموصل، بالإضافة شخصين احدهما طفل يبلغ من العمر ١٢ عاما في منطقة الدورة ببغداد، والآخر في كركوك، كما تلقى مسيحيون في مناطق متفرقة من بغداد والموصل العشرات من رسائل التهديد التي ألقيت في بيوتهم، وكشف عدد منهم وأغلبهم موظفين وموظفات في دوائر الدولة بأنهم تلقوا رسائل نصية عبر الهواتف النقالة تنطوي على تهديدات مختلفة، وقال قسم منهم إنهم وجدوا ظروف رسائل تحوي بداخلها اطلاقات وضعت أمام منازلهم والكثير يفسرها بمعنى "إنكم مشروع تصفية".

ولم يتوقف استهداف المسيحيين داخل العراق فقد شهدت الأشهر الأولى من العام الجاري عمليات استهداف للمسيحيين تنوعت مابين والقتل المتعمد على الهوية والاختطاف والتهديد والتهجير والسلب والنهب وضرب المصالح وتفجيرها بحسب تقرير منظمة حمورابي.

وبينت باسكال ورده أن الوضع الأمني في العراق شهد تحسنا نسبيا مؤخرا لكن استهداف المسيحيين مستمر وبدأ موضوع ارتفاع حالات استهداف المسيحيين بعد حادثة كنيسة سيدة النجاة.

ويرى المحلل السياسي اسعد العبادي أن مسلسل استهداف المسيحيين سيستمر مشيرا إلى أن توقفه يعتمد على تحسن الوضع الأمني.

على صعيد اخر، كشف الوكيل الاقدم لوزارة الهجرة والمهجرين اصغر الموسوي ان اعداد الاسر العائدة من النزوح الداخلي والخارجي الى مناطق سكناها الاصلية في مختلف محافظات العراق زاد عن ٩٣ الف اسرة.

وقال الموسوي "ان محافظة بغداد جاءت بالمرتبة الاولى من حيث اعداد الاسر العائدة من الخارج العراق تلتها محافظة ديالى"، موضحاً ان محافظة نينوى كانت أقل المحافظات من حيث نسبة العودة الداخلية والخارجية.

وفيما اعلن الموسوي عودة آلاف العوائل المهجرة الى مناطق سكناها اعربت اسر عديدة عن ندمها من العودة بسبب قلة الخدمات، فضلا عن عدم الاستقرار السياسي.

واكد مناف عباس وهو رب احدى الاسر التي عادت مؤخرا الى بغداد من سوريا انه يفكر اليوم بالعودة الى دمشق والسبب هو عدم وجود فرص عمل وقلة الخدمات، فضلا عن تفشي الفساد الاداري والمالي، مؤكدا انه يفكر بالسفر الى بلد ثالث وعدم العودة الى بغداد.

يذكر ان العديد من المنظمات سواء الدولية او حتى المحلية التي تعنى بشؤون النازحين أوضحت ان عددا غير قليل من النازحين العائدين وغير العائدين يعيشون ظروفا صعبة خصوصا في بعض المناطق التي لازالت تشهد توترات امنية.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون